

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار  
The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation



## سلسلة الخلاصات المركزة

السنة الرابعة إصدار 01/3

# الشراكة العربية-الأوروبية الدوافع والمنافع

### سلسلة الخلاصات المركزة

تهدف هذه السلسلة من إصدارات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى تقديم خلاصات تنفيذية مركزة لدراسات وبحوث ومدخلات منتقاة في مجالات التنمية والاستثمار، والبحوث والتطوير، وتنمية الموارد البشرية، والتدفقات المالية من بين تلك التي تصدرها المؤسسات المتخصصة والمراكز البحثية الدولية والإقليمية أو التي تنمخض عنها مؤتمرات أو ملتقيات علمية أو عملية من وقت لآخر، وذلك بهدف إتاحتها لمتخذي القرار والأجهزة المساندة لهم وللجهات الأخرى التي يمكن أن تفيد منها في الدول العربية وفي مؤسسات العمل العربي المشترك.

Tel.: (965) 4844500 – Fax: (965) 4835489  
P.O. Box: 23568 Safat 13096 Kuwait

e-mail: [info@iai.org.kw](mailto:info@iai.org.kw)  
Website: [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org)

## الشراكة العربية - الأوروبية الدوافع والمنافع

### أولاً مقدمة:

1 - تستعرض هذه الخلاصة موضوع الشراكة العربية - لأوروبية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية على المنطقة العربية من خلال تحليل تجارب الدول العربية التي وقعت اتفاقيات بهذا الشأن خاصة ما يتعلق بمجالات التبادل التجاري وتدفق الاستثمارات والهجرة. وتستند الخلاصة إلى عدد من التقارير والدراسات الصادرة عن جهات دولية مختلفة مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمفوضية الأوروبية، وغيرها من المنظمات والجهات الدولية التي تهتم بمجالي الشراكة والتعاون الاقتصادي الدوليين، بالإضافة إلى تقارير قطرية وإقليمية.

2 - ويأتي اهتمام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بهذا الموضوع انطلاقاً من حرصها على ترقية الوعي لدى القارئ العربي بالقضايا المتعلقة بالشراكة العربية-الأوروبية وتكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية المختلفة وأثر ذلك على تعزيز جهود الدول العربية لمواجهة مستجدات العولمة وتداعياتها.

### ثانياً: الدول العربية والاتحاد الأوروبي:

3- ترتبط دول الاتحاد الأوروبي تقليدياً بعلاقات سياسية واجتماعية واقتصادية وثيقة مع الدول العربية المطللة على البحر الأبيض المتوسط. وقد اتخذت هذه العلاقات أشكالاً مختلفة خلال النصف الأخير من القرن المنصرم. ففي أوائل الستينيات تم توقيع عدد من اتفاقيات المشاركة الخاصة بالتجارة مع كافة دول المنطقة باستثناء الجزائر.

4- وفي السبعينيات، خاصة بعد انضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى الاتحاد الأوروبي، قام الاتحاد بتجديد السياسة المتوسطة من خلال إبرام اتفاقيات التكيف التي تتضمن زيادة المساعدات الإجمالية، ومساندة الإصلاحات الاقتصادية، وإنشاء علاقات تعاون جديدة لتعزيز جهود التنمية. وفي عام 1988 عقدت المجموعة الأوروبية اتفاقية مع دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منطقة تجارة حرة لكن سرعان ما تعثرت هذه الاتفاقية لعدة عوامل أهمها استبعاد قطاع البتروكيماويات وفرض الاتحاد الأوروبي ضريبة الكربون.

5- وفي عام 1989 عقد الاتحاد الأوروبي معاهدة لومي التي شملت أربع دول عربية (جيبوتي، موريتانيا، الصومال، السودان) في اتفاقيات التجارة والتعاون لضمان دخول بعض المنتجات الصناعية والزراعية من هذه الدول إلى دول المجموعة الأوروبية مقابل تقديم إعانات مالية.

6- وفي عام 1992 دعا المجلس الأوروبي في برشلونة إلى إجراء تقييم لمجمل سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط وللمبادرات الممكنة لتعزيز هذه السياسة في الأمدن القصير والمتوسط. وتوصل في عام 1994 إلى بلورة مشروع متوسطي يتمحور حول تأسيس منطقة مستقرة سياسيا وأمنيا ومنطقة حرة للمبادلات التجارية وتعزيز المساعدات المالية في إطار التعاون الإقليمي. واستندت هذه الاستراتيجية إلى عدة محاور تشكل أولويات تدخل الاتحاد الأوروبي في المنطقة من أهمها:

#### \* التحول الاقتصادي:

- تحقيق منطقة أوروبية-متوسطية للتجارة الحرة.
- تعزيز ديناميكية القطاع الخاص، وتحديث القطاع الصناعي ووضع نظام تشريعي متكامل.
- تشجيع الاستثمار الخاص الأوروبي في دول المتوسط.
- رفع مستويات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

#### \* التوازن الاقتصادي-الاجتماعي:

- تحسين الخدمات الاجتماعية وخاصة في المناطق المدنية.
- تطوير المناطق الريفية بشكل متناسق ومتكامل.
- تعزيز التعاون في مجال الصيد.
- حماية البيئة.
- التزام المجتمعات المدنية بخدمات التنمية.
- تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب المهني.
- تعزيز الديمقراطية ومبدأ احترام حقوق الإنسان.
- دعم المبادلات الثقافية.
- تعميق التعاون والمساعدات الفنية لتخفيض الهجرة ومنع التجارة غير المشروعة والإرهاب والجرائم الدولية.

#### \* التكامل الإقليمي:

- تقديم كافة وسائل التشجيع والمساعدة المناسبة للتعاون الإقليمي.
- المساهمة في تمويل البنية التحتية الاقتصادية اللازمة للمبادلات التجارية الإقليمية المتزايدة وخاصة في مجالات النقل والاتصال والطاقة.

7- وفي هذه المرحلة قدر الاتحاد الأوروبي حجم احتياجات التعاون بحوالي 5.5 مليار أكو من إيرادات ميزانية الاتحاد الأوروبي ومثلها من مصادر تمويل بنك الاستثمار الأوروبي للفترة من 1995-1999، مقسمة على كل الدول المرتبطة ببرنامج الشراكة الأوروبية-المتوسطية (ميدا) 1997.

8- كذلك اتضحت معالم الاستراتيجية المتوسطة الحديثة للاتحاد الأوروبي أكثر بعد عقد مؤتمر برشلونة في أواخر عام 1995، وعززت هذه المبادرة الجديدة الجهود السابقة مضيئة إليها ما يلي:

- التأكيد مجدداً على إطار العمل متعدد الأطراف في المنطقة.
- التأكيد على البعد الإقليمي من خلال دمج اقتصادات المنطقة.
- تغطية أشمل للقضايا غير التجارية بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والبيئية.
- تقديم المساعدات المالية المرتكزة على أساس تنافسي والمرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية لتعزيز الإصلاح الاقتصادي الكلي في كل دولة من دول المتوسط.
- رسم سياسات لتجارة أكثر انفتاحاً من جانب الاتحاد الأوروبي وخاصة فيما يتعلق بواردات المنتجات الزراعية وبعض المنتجات المصنعة في دول شرق وجنوب المتوسط.

9- ويتعامل الاتحاد الأوروبي، بوضعه الحالي، مع البلدان العربية على نطاق واسع، إذ تعتبر المنطقة العربية ثاني شريك تجاري للاتحاد بعد شرق أوروبا. ويتوقع أن يزداد حجم استثمارات دول الاتحاد النقدي الأوروبي في الدول العربية بتطبيق اتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطة خاصة بعد التعامل الفعلي بالوحدة النقدية الأوروبية كعملة موحدة لدول الاتحاد لما لذلك من انعكاسات إيجابية على توسيع أسواق منتجات الدول العربية. ويتوقع أن يؤدي إدراج اليورو كعملة واحدة لدول الاتحاد الأوروبي للنقدي للتعامل مع الدول العربية إلى تكريس دوره في التجارة العربية، كما سينعكس تحسنه إيجاباً على الصادرات العربية خاصة دول المغرب العربي التي تصل نسبة تعاملاتها التجارية مع الاتحاد إلى 50% من تجارتها الخارجية.

#### ثالثاً: دوافع الشراكة العربية-الأوروبية:

10- تبنى الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية الجديدة في مؤتمر برشلونة للتعامل مع دول حوض المتوسط والتي من بينها الدول العربية المطلّة على البحر المتوسط. ويمكن حصر الدوافع الأساسية للاتحاد الأوروبي لإقامة الشراكة الأوروبية-المتوسطة في المجالات التالية:

#### \* السياسة والأمن:

- تهدف الاستراتيجية الأوروبية إلى تحقيق الاستقرار السياسي في دول منطقة البحر المتوسط باعتباره امتداداً للاندماج الأوروبي، وإلى احتواء التوترات السياسية الناشئة عن الهجرة وذلك عن طريق إنشاء الآليات المؤسسية للحوار السياسي والاقتصادي المرتكز على احترام مبادئ القانون الدولي، والعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان، وتنمية دولة القانون والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلاً عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.

## \* التعاون الاقتصادي والمالي:

- تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ذات معدلات مستدامة ومتوازنة لتقليل فوارق الدخل والفوارق الاجتماعية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة شرق وجنوب المتوسط، بالإضافة إلى تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين عن طريق إقامة منطقة ازدهار مشترك.
- تحديد مجالات متعددة لتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأسيس التعاون الإقليمي فيما بين دول الاتحاد ودول منطقة المتوسط.

## \* المجال الاجتماعي والثقافي والبشري:

- أدخل هذا المجال في السياسة المتوسطة لمعالجة عدد من التحديات التي تتطلب التعاون المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط وذلك بهدف تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية في الدول الشريكة في مجالات عديدة كتشجيع التبادل الثقافي والتعليمي واحترام الأديان لدى شعوب المنطقة، وضرورة تنمية الموارد البشرية، والنهوض بالقطاع الصحي بالإضافة إلى معالجة بعض التحديات الأخرى كمعدلات النمو السكاني المرتفعة، والهجرة والإرهاب وتجارة السلع الممنوعة والفساد ومقاومة التعصب والتمييز العنصري والطائفية.

11- غير أن أسباباً أخرى دعت الاتحاد الأوروبي إلى طرح فكرة الشراكة المتوسطية واتباع سياسات تجارية نشطة في المنطقة العربية منها: إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الانفراد بالشرق الأوسط وسيطرتها على النظام العالمي اقتصادياً، ومزاحمتها للدور الأوروبي الذي يتطلع إلى أن يصبح قطباً عالمياً بعد غياب أو ضعف دور أوروبا في الساحة الدولية.

12- ولتحقيق هذه الأهداف (الدوافع) اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية من خلال إقامة منطقة للتجارة الحرة لتركز دعائم الشراكة المتوسطية بصورة تدريجية حتى عام 2010، مع مراعاة الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية. وكذلك من خلال تعزيز المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات محلية وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية، وخلق مناخ استثماري ملائم، وتحديث الصناعة، ووضع برامج للدعم الفني للمشروعات، وتنسيق البرامج المتعددة الأطراف وإدماجها مع تلك المستندة إلى الاستراتيجية المتوسطية الجديدة.

13- أما الدول العربية فكانت تأمل في أن يحمل لها الشق الاقتصادي من الشراكة فوائد تتمثل في استمرار النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي لسلعها الصناعية دون قيود، وهي الميزة

التفضيلية التي كانت قد وفرتها السوق الأوروبية المشتركة لهذه الدول منذ منتصف السبعينيات، وفي احتمالات تدفق الاستثمار الخارجي إليها، وكذلك المساعدات الرسمية التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي لهذه الدول.

#### رابعاً: محاذير الشراكة العربية-الأوروبية:

14- عمليات الإصلاح الاقتصادي التي يطلبها الاتحاد الأوروبي ضرورة لإزالة عقبات عمليات الاستثمار والإنتاج والتصدير، والمساعدة على رفع القدرة التنافسية للسلع والمنتجات، غير أن الفائدة التجارية المتوقعة من الشراكة على المدى البعيد قد لا تكون كافية وكبيرة للحد من الخسائر المحتملة على المدى القصير وذلك للأسباب التالية:-

- ستضع الشراكة المتوقعة قيوداً على دخول المنتجات الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وبالمقابل سوف ترتفع أسعار المنتجات الزراعية الأوروبية المصنعة بحدود 1-4% حسب نوع المنتج بسبب تحرير التجارة ورفع الدعم عنها، وفي هذه الحالة ستتأثر مصر والجزائر بدرجة أكبر لأن نسبة الواردات من المنتجات الزراعية المصنعة من النفقات الجارية للدولتين تبلغ 20% و 14% على التوالي.
- عدم شمولية الشراكة لقطاع النفط، فالدول التي تشكل صادراتها خارج قطاع النفط نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى القصير، والمثال الواضح على ذلك، حجم صادرات دول المغرب العربي (عدا قطاع النفط) إلى الاتحاد الأوروبي مما يشكل رقماً مهماً في تجارتها الخارجية معه بخلاف الصادرات السورية والجزائرية والمصرية خارج قطاع النفط.
- احتدام المنافسة في أسواق الاتحاد الأوروبي خاصة بعد القبول المبدئي لعضوية بعض دول شرق أوروبا، ويسعى الاتحاد الأوروبي في الوقت ذاته إلى إقامة مناطق تجارة حرة مع الدول الآسيوية وربما مع الدول الأفريقية وغيرها، مما سيقطع من أثر وفاعلية الميزات التي يقترح تقديمها الآن لشركائه المحتملين من الدول العربية.
- ميل تحويلات العاملين في الخارج إلى الانخفاض بسبب البطالة وإجراءات لم تشمل في الدول الأوروبية المضيفة.

## خامساً: تجارب دول عربية موقعة على اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية:

15- قام الاتحاد الأوروبي بطرح الأسس التي تقوم عليها اتفاقيات الشراكة الجديدة التي تحل محل الاتفاقيات السابقة، وأعد صيغة شبه نمطية انطلقت المفاوضات حولها بعد أن قررت الدول المتوسطية الموافقة على المبدأ، والسعي إلى مجرد تحسين الشروط. وتضمنت الأسس التي طرحها الجانب الأوروبي مبدأ التبادل على أساس المعاملة بالمثل وتهيئة إطار مناسب للحوار والتعاون الاقتصادي لدعم وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين كل دولة والاتحاد الأوروبي من خلال تحرير التجارة بين الطرفين، وإنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة زمنية محددة، وزيادة المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقديم مساعدات مالية وفنية.

16- وبالنظر إلى الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وكل من تونس والمغرب والأردن والسلطة الفلسطينية في إطار المشاركة الأوروبية-المتوسطية، يلاحظ في الاتفاقيات التشابه الكبير سواء من حيث الموضوعات التي تم تناولها أو من حيث نصوص المواد، وإن وجد اختلاف فهو بسيط جداً مقارنة مع نقاط الالتقاء، علماً أن الاتفاقية الموقعة مع منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني تمثل حالة استثنائية وبالتالي سيتم التركيز على الدول الثلاث الأولى. وقد تمثلت أهم ملامح الاتفاقيات المذكورة فيما يلي:-

- تأكيد حرية دخول معظم السلع المصنعة فيما بين الأطراف المشاركة.
- إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية لصادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول الشركاء.
- النفاذ المحدود للسلع الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي.
- إعطاء الحق للمستثمرين في تأسيس مشروعات الأعمال في مناطق الدول الشركاء.
- تعديل الإطار التنظيمي في الدول الشركاء المتوسطيين ليقترّب من ذلك القائم في الاتحاد الأوروبي في مجال المنافسة والمشتريات الحكومية والدعم والمعايير الفنية.
- تعزيز التعاون المالي والفني بين الأطراف.
- القضاء على تشوهات التجارة بين الأطراف مثل الاحتكارات والدعم الحكومي والامتيازات الممنوحة للمؤسسات العامة.
- تشجيع التكامل الإقليمي لتنمية التبادل التجاري.

17- كما تضمنت كل اتفاقية من الاتفاقيات الموقعة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي عدة مجالات أهمها حرية حركة البضائع، إذ حددت الاتفاقيات إنشاء منطقة تجارة حرة خلال فترة انتقالية حددها الأعلى 12 عاماً، ويعمل بها طبقاً لأحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (جات) (1994).

\* السلع الصناعية:

18- حظرت الاتفاقيات فرض أي رسوم جمركية أو رسوم ذات اثر مماثل على تجارة السلع الصناعية بين الاتحاد الأوروبي من جهة وكل دولة من الدول المتعاقدة من جهة أخرى وهناك بعض الاستثناءات فيما يخص صناعة الملابس والنسيج. وأعفت الاتفاقيات واردات الاتحاد الأوروبي التي منشأها (الدول الأطراف بالشراكة) من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل، أما الواردات ذات المنشأ الأوروبي، فقد حددت الاتفاقيات نوعين من السلع الأولى: يتم إزالة الرسوم عنها بمجرد سريان تنفيذ الاتفاقية، الثانية: تزال الجمارك عنها تدريجياً وفق نسب معينة متفق عليها.

19- وتعطي الاتفاقيات في حال وجود صعوبات شديدة بالنسبة لسلعة معينة حرية أن تطالب الدول المتعاقدة بتعديل جدول التخفيضات من قبل لجنة المشاركة. إلى جانب ذلك، أعطت الاتفاقيات للدول الأطراف المشاركة الحق في اتخاذ إجراءات استثنائية تؤثر بها على التخفيضات الجمركية أو تدخل رسوماً جمركية جديدة وذلك لفترة محدودة إذا تعلق الأمر بحماية الصناعات الوليدة أو القطاعات التي تتعرض لإعادة هيكلة أو مشكلات مالية خطيرة خصوصاً تلك التي تترتب عليها آثار اجتماعية خطيرة.

20- ويرى المحللون الصناعيون أن الصناعات الغذائية وغزل القطن والورق والبلاستيك يمكن تأهيلها خلال فترة انتقالية مع تخفيض تدريجي للحماية، بينما يمكن التخفيض التدريجي لحماية صناعة الملابس الجاهزة بوتيرة أقل إذ أن قواعد المنشأ المقترحة لا تتناسب الوضع الحالي للصناعة.

#### \* السلع الزراعية:

21- تنص الاتفاقية على قيام الطرفين بإجراء مزيد من التحرير التدريجي للتجارة المتبادلة بينهما في السلع الزراعية والمنتجات السمكية (باستثناء الأردن). ويخضع التبادل التجاري للمنتجات الزراعية والسمكية إلى بروتوكولات بين كل دولة من هذه الدول والاتحاد الأوروبي، ويتم تقييم الوضع بشكل دوري لتحديد الإجراءات المرتبطة بالتحرير التدريجي بالإضافة إلى فحص مستمر للمنتج.

22- التسهيلات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي إلى دولة ما من دول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط تبقى محدودة سواء من حيث العدد أو نوعية المواد المتمتعة بتخفيضات أو بإلغاء الرسوم الجمركية أو ما يتعلق بتحديد الحصص أو بإجراءات الحماية، وتحسين ظروف نفاذ المنتجات الزراعية المصنعة إلى سوق الاتحاد الأوروبي حتماً مرتبطاً بالاعتبارات التالية:

- التسهيلات الزراعية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي إلى دول أخرى لا يمكن أن تكون خارج شروط ومتطلبات السياسة الزراعية المشتركة.
- تطور السياسة الزراعية المشتركة وإصلاحها يمران عبر قناتين: المفاوضات الداخلية للاتحاد الأوروبي حول مصالح بلدان شمال وجنوب أوروبا من جهة،

والمفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التي تجرى من خلال منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى.

23- تتمثل الأضرار المحتملة لقطاع الزراعة وصناعة المنتجات الزراعية الناتجة عن اتفاقية الشراكة الأوروبية-المتوسطية بين الاتحاد الأوروبي ودول شرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط في انفتاح هذه الأخيرة على واردات الاتحاد الأوروبي ودخول صادراتها بأقل حماية إلى سوق الاتحاد الأوروبي. كما أن فرض الاتحاد الأوروبي لقيود كمية (نظام الحصص) وأخرى زمنية (أجندة زراعية)، بحيث تكون فترة السماح للمنتجات الزراعية العربية خارج فترة إنتاج المزارع الأوروبي، يقلل من فرص الصادرات الزراعية العربية للتسويق في دول الاتحاد الأوروبي.

\* المبادلات التجارية:

24- شهدت صادرات الدول الثلاث (تونس، المغرب، الأردن) تزايداً متبايناً خلال الفترة من 1993-1999. ويلاحظ في هذا الاتجاه زيادة صادرات هذه الدول إلى الاتحاد الأوروبي بعد توقيع الاتفاقيات مقارنة مع الأعوام التي سبقت تلك الاتفاقيات. وفي المقابل تفاقم عجز الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي بعد الاتفاقيات، وربما يعزى ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الدول العربية الثلاث مما أدى إلى زيادة الواردات من السلع الرأسمالية لمقابلة متطلبات التدفق النسبي للاستثمارات الأجنبية ونمو الاقتصاد (جدول رقم 1). من جهة أخرى يلاحظ التفاوت الكبير بين هذه الدول في درجة ارتباطها بسوق الاتحاد الأوروبي، إذ بلغ متوسط نسبة المبادلات التجارية لتونس مع الاتحاد الأوروبي من إجمالي مبادلاتها التجارية حوالي 75% خلال الفترة من 1993-1999، وفي المغرب حوالي 57%، وفي الأردن حوالي 26% (جدول رقم 2).

25- وفيما يتعلق بتأثير هذه الشراكة على الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية في هذه الدول الثلاث فقد بلغت قيمتها في تونس عام 1999 حوالي 687 مليون دينار مقابل 715 مليون دينار عام 1998، بانخفاض نسبته 3.8%. ويعزى ذلك إلى عمليات التفكيك الجمركي المتبع بعد توقيع الاتفاقية. وبلغ متوسط نسبة الضرائب والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية من إجمالي الإيرادات الضريبية حوالي 15% خلال الفترة من 1997-1999. وارتفعت ضريبة الواردات على القيمة المضافة بحوالي 3.6% عام 1999 عما كانت عليه عام 1998.

26- وفي المغرب بلغت قيمة الضرائب والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية عام 1998 حوالي 12,558 مليون درهم مقابل 11,956 مليون درهم عام 1997، بزيادة نسبتها 5%. ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل الرسوم المطبق على بعض المنتجات وفقاً للاتفاقية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي. وبلغ متوسط نسبة الضرائب والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية من إجمالي الإيرادات الضريبية حوالي 18% خلال الفترة من 1997-1998.

وارتفعت ضريبة الواردات على القيمة المضافة عام 1998 بحوالي 4.5% عما كانت عليه عام 1997.

27- أما في الأردن فقد بلغت قيمة الضرائب والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية عام 1999 حوالي 274 مليون دينار مقابل 288 مليون دينار عام 1998، بانخفاض نسبته 5%. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل أهمها تطبيق قانون توحيد الرسوم والضرائب على السلع المستوردة الصادر عام 1997، وقيام الحكومة في شهر تموز (يوليو) 1999 بتخفيض الحد الأعلى للرسوم الجمركية من 40% إلى 35%، وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج إلى 10% إضافة إلى التراجع الذي شهدته واردات الأردن من السلع والخدمات عام 1999. وبلغ متوسط نسبة الضرائب والرسوم الجمركية على التجارة الخارجية من إجمالي الإيرادات الضريبية حوالي 32% خلال الفترة من 1997-1999.

#### \* الاستثمار الأجنبي المباشر:

28- شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث ارتفاعاً ملحوظاً بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية-التونسية، إذ بلغ 760 مليون دينار (690 مليون دولار) عام 1998 مقابل 276 مليون دينار (251 مليون دولار) عام 1995، بزيادة نسبتها 175%. ولكنه انخفض عام 1999 بنسبة 50% إلى حوالي 380 مليون دينار (345 مليون دولار). وعلى المستوى القطاعي تركزت هذه الاستثمارات في قطاعي الطاقة والصناعة التحويلية.

29- وفي الأردن بلغ صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 109 ملايين دينار (76,3 مليون دولار) عام 1999 مقابل 134 مليون دينار (93,8 مليون دولار) عام 1998، بانخفاض نسبته 18.7%.

30- أما في المغرب، فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من مليار درهم (0.11 مليار دولار) عام 1995 إلى 2.2 مليار درهم (0.23 مليار دولار) عام 1996، وإلى 10.2 مليار درهم (1.07 مليار دولار) عام 1997، لكنه شهد انخفاضاً عام 1998 ليلعب 3.2 مليار درهم (0.33 مليار دولار). وعلى المستوى القطاعي حظي قطاعا الصناعة والمصارف بالنصيب الأوفر من هذه الاستثمارات.

31- ويعزى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بعد توقيع الاتفاقيات بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي إلى عدة عوامل أهمها تبني أنماط وقواعد الاتحاد الأوروبي وزيادة سرعة الإصلاحات الاقتصادية للانتقال إلى الاقتصاد المفتوح. فيما يعزى تراجعها خلال العامين الأخيرين بشكل أساسي إلى إعادة توزيع موارد اقتصاديات هذه الدول نحو النشاطات ذات الكثافة العمالية العالية مخفضاً بذلك الحاجة إلى رؤوس الأموال، وإلى توجه المنتجين المحليين للاستثمار في الدول الأوروبية نتيجة لزيادة حصة هذه الدول في السوق التونسية والمغربية، ومواجهة المشاكل الكبيرة في عملية إعادة هيكلة قطاع الصناعة.

32- يمثل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية عاملاً رئيسياً، على الأمد البعيد، في تعويض خسائر الدول العربية المتوسطة المحتملة من جراء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الأمد القصير وذلك من خلال توافر عدة عوامل أهمها:-

- التزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق تدفق استثمارات بأحجام معينة إلى الدول العربية.
- التزام الدول العربية بتوفير مناخ استثماري ملائم.
- العمل المتواصل لتفعيل وتطبيق البرنامج الزمني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتفعيل قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن، مما يمكن الدول العربية التي أقامت أو تتوي قيام شراكة مع أي كتلة إقليمي أو دولي من دعم قوتها التفاوضية من جهة، والاستفادة من مزايا هذه السوق خاصة فيما يتعلق بالمبادلات التجارية من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال تقضي اتفاقيات الشراكة الأوروبية-المتوسطة بالنسبة لشهادة المنشأ أن يكون منشأ المادة الخام التي تصنع منها السلعة البلد العربي المصدر أو بلد عربي آخر شريطة وجود منطقة تجارية بين البلدين. وهنا تكمن أهمية منطقة التجارة العربية الكبرى للدول العربية المتوسطة التي ترتبط أو تريد أن ترتبط بشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي.

سادساً: أثر المشاركة العربية-الأوروبية على العمالة العربية العاملة في أوروبا:

33- تتجه نسبة من العمالة العربية في الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، وعلى وجه الخصوص من ثلاث دول عربية هي تونس والجزائر والمغرب، إلى دول الاتحاد الأوروبي. ومن المنتظر أن تغلق دول الاتحاد الأوروبي حدودها في وجه العمالة العربية المهاجرة إليها في المستقبل غير البعيد، خاصة بعد انضمام إسبانيا والبرتغال واليونان والقبول المبدئي لانضمام بعض دول شرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي. كما أن نمو السكان المطرد في الدول العربية بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية وفتح أسواق الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط أمام المنتجات الأوروبية كلها عوامل قد تؤدي إلى زيادة معدل البطالة في الدول العربية وبالتالي زيادة معدل الهجرة.

34- فيما يتعلق بتركيب العمالة العربية المهاجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي فإن حوالي 62% من هذه العمالة غير ماهرة بسبب مشاكل الأمية ويعمل معظمهم في قطاعات التشييد والبناء والخدمات الزراعية. وفقدت هذه القطاعات أهميتها النسبية في اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي، إذ أن إعادة هيكلة سوق العمل في هذه البلدان تتغير بسرعة كبيرة نظراً لثورة المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية مع اختفاء وظائف ونشأة وظائف جديدة.

35- من ناحية أخرى فقد شكلت سياسة الهجرة عنصر خلاف بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، فدول شمال إفريقيا مهتمة بضرورة إتاحة فرص للعمل في أوروبا أمام شبابها الذين يعانون من البطالة ويحولون جانباً من

دخولهم إلى بلادهم بينما تزيد أوروبا من جانبها إجراءات وترتيبات حماية سوق العمل فيها. وفي هذا الصدد أصدر اجتماع وزراء الداخلية والعمل لدول الاتحاد الأوروبي في منتصف مايو 1996 وثيقة تخص الهجرة تحتوي على عدة نقاط أهمها:-

- إن دول الاتحاد الأوروبي ترفض دخول أي مواطن من الدول الأخرى بحثاً عن عمل بها.
- إن العمل في دول الاتحاد سيبقى حكراً على مواطنيها وحدهم.
- إن الاستعانة بالعمال القادمين من الدول غير دول الاتحاد الأوروبي أمر مشروط بعدم توافر العمالة المحلية.

### سابعاً: ملاحظات ختامية

36- اتخذت طبيعة العلاقة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية أشكالاً مختلفة عبر مراحلها الزمنية إلا أنه يمكن اختصارها في شكلين أساسيين، فقبل عام 1995 تركزت العلاقات على مبدأ المعاملة الخاصة والتمييزية، أي نظام التفضيل المنفرد الجانب، أما بعد عام 1995، فقد بنيت العلاقات على مبدأ الشراكة بين الطرفين، وقد تركزت على تحرير التجارة وافتتاح السوق كعنصر أساسي للوصول إلى التكامل الاقتصادي. من جهة أخرى فإن علاقات الشراكة العربية-الأوروبية تركزت على طبيعة اقتصادية متناقضة، إذ توقع الاتفاقية بين طرفين غير متكافئين (دول متقدمة مؤشرات الاقتصادية متقاربة ودول نامية مؤشرات أقل تقدماً وأكثر تفاوتاً).

37- يعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط، لكنها شراكة غير متوازنة، فبينما يصدر لها أكثر من نصف وارداتها فإنه في المقابل يستورد منها أقل من 3% من إجمالي مبادلاته التجارية الخارجية. كما أن صادرات الدول العربية ذات العلاقة أغلبها مواد خام، إذ تصدر ليبيا والجزائر أساساً النفط والغاز، فيما تصدر المغرب والجزائر ومصر المواد الغذائية والقطن والمنسوجات والملابس الجاهزة. وتعتبر فرنسا وإسبانيا وإيطاليا أهم دول الاتحاد الأوروبي التي لها علاقات تجارية مع هذه الدول.

38- فيما يتعلق بالمساعدات المالية فهي تزيد من قدرة الدول العربية المطلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط على الاستيراد وتزوج بذلك لصادرات الاتحاد الأوروبي كما أنها تمنح على شكل قروض مما يؤدي إلى ارتفاع المديونية الخارجية لتلك الدول. كما يلاحظ عدم كفاية المبالغ المخصصة كتعويضات للدول العربية، إذ لا بد من توافر تمويل تعويضي عن الانخفاض في الضرائب والرسوم الجمركية في الدول العربية، التي تعتمد عليها مواردها المالية بشكل كبير، أسوة بما اتبعته دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأوروبية الأقل نمواً عند انضمامها للاتحاد.

39- قد تؤثر الشراكة العربية-الأوروبية سلباً في معالجة مشكلة العمالة العربية في دول الاتحاد الأوروبي إذا لم تتخذ الدول العربية المظلة على جنوب البحر الأبيض المتوسط ذات العلاقة إجراءات حازمة بما في ذلك توحيد الجهود فيما بينها ومع الدول العربية الأخرى لتدعم جانبها التفاوضي. كما أنه من المتوقع في ظل الظروف الحالية أن تكون هناك هجرة معاكسة لهذه العمالة لتعود إلى مواطنها الأصلية التي تعاني أصلاً من بطالة كبيرة بالإضافة إلى ما للإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بتطبيقها تلك الدول من انعكاسات على الأوضاع الاجتماعية خاصة على الأمدين القريب والمتوسط. ويستدعي ذلك تكثيف الحوار مع الاتحاد الأوروبي لمعالجة مشكلة العمالة العربية في دول الاتحاد الأوروبي ومواجهة الشروط والعراقيل التي وضعتها هذه الأخيرة مسبقاً.

40- إن اعتماد اليورو كعملة نقدية أوروبية موحدة سيفرض على البنوك المركزية في الدول العربية المعنية أن تحتفظ بجزء مهم من احتياطياتها بتلك العملة بدل الدولار، لأهمية تبادلها التجاري مع دول الاتحاد، وسيستفيد المستثمرون ورجال الأعمال العرب من التسهيلات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في مجال المعاملات المصرفية. كما ستقوم الدول العربية ذات العلاقة برسم سياساتها النقدية خاصة ما يتعلق بأسعار الصرف ومعدلات التضخم على شكل يراعي السياسات النقدية لدول الاتحاد الأوروبي.

41- ولتعزيز الإفادة من الشراكة العربية-الأوروبية يتوجب على الدول العربية ذات العلاقة أن تكثف من جهودها المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك إعادة هيكلة صناعاتها لتكون قادرة على منافسة صناعات دول الاتحاد، واستقطاب استثمارات الاتحاد الأوروبي المباشرة إليها وتعميق الإفادة من المعونات المقدمة من دول الاتحاد الأوروبي في المجالات الاستشارية والفنية والمؤسسية.

جدول رقم (1)  
حصصة الاتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية مع كل  
الدول العربية الموقعة على الاتفاقية الأوروبية المتوسطية

مليون دولار

الميزان التجاري Eu مع الكي	تونس (3)						المغرب (2)						الأردن (1)						البيان السنة
	الواردات		الصادرات		الميزان التجاري		الواردات		الصادرات		الميزان التجاري		الواردات		الصادرات				
	Eu من	الكلية	Eu الي	الكلية	Eu مع	الكلية	Eu من	الكلية	Eu الي	الكلية	Eu مع	الكلية	Eu من	الكلية	Eu لي	الكلية			
-1,084	3,186	4,408	2,103	2,686	-1,226	-2,754	3,372	6,191	2,146	3,437	-1,107	-2,482	1,146	3,456	39	973	1993		
-714	3,416	4,748	2,703	3,355	-1,374	-2,942	3,726	6,596	2,352	3,655	-1,123	-2,210	1,180	3,328	58	1,118	1994		
-893	3,809	5,331	2,916	3,695	-1,589	-3,263	4,086	7,287	2,497	4,024	-1,121	-2,234	1,210	3,648	89	1,415	1995		
-804	3,875	5,388	3,071	3,837	-1,204	-3,057	3,897	7,191	2,541	4,135	-1,197	-2,823	1,320	4,287	121	1,465	1996		
-1,141	4,581	6,281	3,441	4,391	-1,204	-3,047	3,906	7,502	2,702	4,455	-1,224	-2,593	1,334	4,096	110	1,503	1997		
-1,354	5,086	6,778	3,732	4,656	-1,881	-3,636	4,522	8,090	2,641	4,453	-1,154	-2,349	1,251	3,823	97	1,473	1998		
-1,131	5,136	7,193	4,005	4,976	-	-	-	-	-	-	-1,231	-2,231	1,317	3,711	86	1,480	1999		

- 1- أعداد مختلفة من التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني: 1997-1999.
  - 2- أعداد مختلفة من التقرير السنوي لبنك المغرب: 1994-1998.
  - 3- أعداد مختلفة من التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي: 1993-1999.
  - 4- قامت المؤسسة بتحويل أرقام المعاملات المحلية للدول المعنية إلى الدولار بهدف تسهيل المقارنة.
- ملاحظة: علامة (-) تشير إلى أن الميزان التجاري لصالح دول الاتحاد الأوروبي.

جدول رقم (2)  
نسبة مبادلات \* الاتحاد الأوروبي من المبادلات الإجمالية لكل  
من الدول العربية الموقعة على الاتفاقية الأوروبية المتوسطة

مليون دولار

النسبة المئوية	تونس (3)			المغرب (2)			الأردن (1)			البيان السنة
	المبادلات مع الاتحاد الأوروبي	المبادلات الإجمالية	النسبة المئوية	المبادلات مع الاتحاد الأوروبي	المبادلات الإجمالية	النسبة المئوية	المبادلات مع الاتحاد الأوروبي	المبادلات الإجمالية	السنة	
54	5,289	7,094	57	5,518	9,627	27	1,187	4,430	1993	
54	6,119	8,103	59	6,078	10,251	28	1,238	4,446	1994	
54	6,726	9,026	58	6,583	11,311	26	1,299	5,063	1995	
54	6,946	9,225	57	6,438	11,326	25	1,441	5,751	1996	
54	8,022	10,673	55	6,609	11,958	26	1,444	5,599	1997	
55	8,818	11,434	57	7,163	12,543	25	1,346	5,297	1998	
54	9,141	12,169	-	-	-	27	1,403	5,193	1999	

- 1- إعداد مختلفة من التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني: 1997-1999.
- 2- إعداد مختلفة من التقرير السنوي لبنك المغرب: 1994-1998.
- 3- إعداد مختلفة من التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي: 1993-1999.
- 4- قامت المؤسسة بتحويل أرقام المعاملات المحلية للدول المعنية إلى الدولار بهدف تسهيل المقارنة.

\* تعني إجمالي الصادرات زائداً الواردات.